مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف

The Contribution of Upgrading in Improving Banks Financing of Algerian Small and Medium Sized Enterprises: Case Study of Some Enterprises in Setif

د. صحراوي إيمان

جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر

imenesah@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/01/03 تاريخ القبول: 2019/06/28

الملخص: تهدف هذه الدراسة لمعرفة مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين تمويلها البنكي لدى بعض المؤسسات الجزائرية بولاية سطيف، وذلك على اعتبار أن التمويل البنكي من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات والتي هي مطالبة بمعالجتها من أجل تحقيق البقاء ومن ثم النمو والتوسع.

وقد تم التوصل إلى ضعف مساهمة تأهيل المؤسسات محل الدراسة في تحسين تمويلها البنكي، حيث ساهم التأهيل في تخفيف شروط الحصول عن التمويل البنكي فقط، دون أن يساهم في تخفيف حجم الضمانات المطلوبة وتلبية احتياجاتها المالية .

الكلمات المفتاحية: إشكالية التمويل البنكي؛ أساسيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛ الاحتياجات المالية؛ شروط التمويل البنكي؛ حجم الضمانات.

Abstract: This study aims at identifying the contribution of small and medium sized enterprises upgrading in improving banks financing in some Algerian enterprises in Setif province. The study found a weak contribution of the enterprises' upgrading in improving the efficiency of their financing. The upgrading contributed to facilitating the conditions of obtaining bank financing only, without contributing to the reduction of the required guarantees and meeting the financial needs of the enterprises under study.

Key Words: Banking finance problem; Basics of updrading the Algerian SMEs; Financial requirements; Banks' financing conditions; Guarantees size.

JEL Classification : D00, G10, G21.

* مرسل المقال: صحراوي إيمان (imenesah@yahoo.fr).

المقدمة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مجموعة من المشاكل لعل أهمها يرتبط بمحدودية التمويل من البنوك وارتفاع أسعار الفائدة، وإشكالية الضمانات وشروط سداد القروض إضافة إلى صعوبة الحصول عليها لارتفاع درجة المخاطرة. وباعتبار التمويل من عوامل النجاح الحرجة للمؤسسة الجزائرية مهما كان حجمها، فهي مطالبة بمعالجة المشاكل التمويلية لتحقيق البقاء ومن ثم النمو والتوسع.

فالمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحصول عن التمويل البنكي دفعت بالجهات الوصية إلى التفكير في إيجاد الحلول المناسبة؛ ومن أهم الآليات في هذا السياق تلك التي تتمحور حول تأهيل هذه المؤسسات، حيث أنها تندمج في برامج تأهيل فعالة قبل طلب الحصول على التمويلات المكملة للنمو، وبما يساعدها على تحقيق كل الشروط الإدارية والمستوى المرتفع للأداء قبل الدخول في مفاوضات مع البنوك؛ حيث أن تبني التأهيل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف لضمان استمراريتها وتحسين تنافسيتها في السوق المحلية والعالمية، من خلال تحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية وتحسين محيطها الاقتصادي بما يتلاءم ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.

– **إشكالية البحث:** ترتبط الأهداف الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتحسين تنافسيتها، ومن أبعادها إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، وبما يضمن لها الاستمرارية؛ وبذلك ينخفض، ضمنيا، مستوى المخاطر الاقتصادية لهذه المؤسسات، وبما قد يساهم في تحسين علاقتها مع البنوك، ومن ثم تحسين تمويلها البنكي. وبذلك فإن إشكالية البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

وسيتم تحليل إشكالية هذا البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي؟
- هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيض حجم الضمانات المطلوبة لحصولها على التمويل البنكي؟
- هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تلبية احتياجاتها المالية من البنوك؟

– **فرضيات البحث:** وللإجابة عن الأسئلة أعلاه ومن ثم الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- **فرضية 1:** يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي.
- **فرضية 2:** يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيض حجم الضمانات المطلوبة لحصولها على التمويل البنكي.
- **فرضية 3:** يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تلبية احتياجاتها المالية من البنوك.

– **أهداف البحث:** تمحورت أهداف البحث فيما يلي:

- تحليل واقع علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبنوك، وتشخيص جوانب الضعف فيها.
- التعرف على أساسيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- التعرف على أهم المكاسب المحققة والدوافع من وراء تبني التأهيل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إبراز مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحسين تمويلها من البنوك، وإسقاط ذلك على بعض المؤسسات بولاية سطيف، ضمن العمل على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تعاملها مع البنوك.

– **أهمية البحث:** تنبع أهمية الموضوع من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فهو يهتم بتأهيل هذه المؤسسات باعتباره من أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يأخذ الموضوع أهميته من كونه يهدف إلى إيجاد حل للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تعاملها مع البنوك، ومن ثم تحسين تنافسيتها وتحسين فرص تمويلها من البنوك.

1. تحليل إشكالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية الذاتية، غير أن هذه الأخيرة تتحفظ في التعامل مع هذه المؤسسات في كثير من الأحيان نتيجة العديد من الأسباب، لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

1.1. واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قبل اعتماد الجزائر للإصلاحات كان تمويل المؤسسات يتحدد بناء على ما يقرره المخطط الوطني، وتصادق عليه الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط، بمعنى أن تمويل البنوك الجزائرية كان موجها نحو المؤسسات العمومية الضخمة، فقط بنك التنمية المحلية الذي أسس سنة 1985، كان موجها في إنشائه أساسا لتمويل القطاع الاقتصادي المحلي والمؤسسات الاقتصادية المحلية التي تتطابق من حيث مواصفاتها وتكوينها مع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن بعد الإصلاحات وخاصة بعد قانون النقد والقرض 1990، الذي يشجع الاستثمار الخاص، أي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح المجال مفتوحا أمام هذه الأخيرة للاستفادة من القروض البنكية (بن خالفة، 2010، صفحة 10).

كما أن إصلاحات نظام التمويل بعد 1990 ألغت مبدأ تخصص البنوك، حيث أصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن مبدأ استقلالية البنوك وسع من قدرتها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار؛ هذه الإجراءات كان من المفترض أن تؤثر بطريقة إيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

خاصة الخاصة منها لأن هذا يفتح أمامها مجالات للحصول على ما تحتاجه من أموال، إلا أن ذلك لم يتحقق لعديد من الأسباب سيتم التطرق لها لاحقا.

وقد ساهمت البنوك العمومية بشكل أو بآخر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة، إضافة إلى البنوك الخاصة التي لديها مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن بنسب ضئيلة؛ وهذا ما تبين من خلال تصريح للمفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية الناشطة في الجزائر، الذي أكد أن قيمة القروض المالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2009، قد بلغت أكثر من 190 مليار دج، أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك، وكان من التوصيات التي خرج بها اجتماع الثلاثية لسنة 2010 هو رفع مستوى القروض الممنوحة من طرف البنوك لهذه المؤسسات بهدف ترقية القطاع (حميدة، 2011، الصفحات 107-108).

ويظهر بوضوح تطور علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبنوك، وذلك من خلال تطور عدد المؤسسات الممولة حيث كانت 80.000 مؤسسة فقط خلال سنة 2002، ليصل إلى 300.000 مؤسسة ممولة خلال سنة 2011، وكذلك قيمة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات فهي في تزايد مستمر خلال نفس الفترة لتصل إلى ما يزيد عن 260 مليار دج خلال سنة 2011 (بن حراث، 2010، صفحة 293).

ويختلف حجم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك إلى آخر، وذلك حسب درجة الإقبال على البنك من طرف المؤسسات وحسب التسهيلات التي يمكن الحصول عليها منه، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الوطني الجزائري 27.148 مليون دج خلال سنة 2015 ليصل إلى 47.820مليون دج خلال سنة 2017 (site de la bqnaue BNA). أما بالنسبة لبنك التنمية المحلية فقد قام، ابتداء من 2005 إلى غاية 2011، بمنح قروض بقيمة 46 مليار دج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في إطار مختلف الصيغ، أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وخلال نفس الفترة فمنح أكثر من 98 مليار دج، ويعتبر من أكثر البنوك تعاملا مع هذه المؤسسات نظرا لتعدد وكالاته عبر مختلف أنحاء الوطن، أما البنك الخارجي الجزائري فقد وصل حجم تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2012 إلى قيمة 290 مليار دج (بن حراث، 2010، الصفحات 294- 295)، أما باقي البنوك فلم تتوفر لدينا المعطيات الخاصة بها.

وبالرغم من النمو المحقق على مستوى القروض المخصصة من قبل البنوك للقطاع الخاص بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 4.542,2 مليار دج سنة 2018 بعد ما كان 1983,5 مليار دج سنة 2011 (site de la banque centrale) ، إلا أنه يبقى غير كاف، حيث يوجد عدد هائل من ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك لم تلقى الموافقة، ولازال تعامل البنوك مع هذه المؤسسات يخضع لنفس الشروط التي تتعامل بها مع بقية المتعاملين في سوق الائتمان، دون مراعاة للاختلافات بين أحجام المؤسسات الاقتصادية؛ مما يعني أن تنفيذ مبادئ بروتوكول التعاون المبرم بتاريخ 23-01-2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومي، والمتعلقة بمنح الأولوية لتمويل قطاع هذه

المؤسسات مازالت محدودة، وهو ما يؤدي في مجمله إلى الحد من نمو تلك المؤسسات، وهنا تظهر بوضوح إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك الجزائرية، والتي يجب إيجاد حلول لها في أقرب الآجال.

2.1. تحليل محدودية مساهمة البنوك في تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

يمكن تحليل محدودية مساهمة البنوك الجزائرية في تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على جملة من العوامل، يمكن تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

أ. عوامل تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تواجه مشكلات في علاقتها مع البنوك، وذلك لأسباب عديدة من منظور المؤسسة أهمها ما يلي (benyahia & djamane, 2012, p. 74)(يوسفي و بن حراث، 2012، صفحة 54)(si lakhel, 2013, p. 26) :

– اتجاه النظام البنكي في الجزائر دوما إلى خدمة مؤسسات الدولة والتي هي عبارة عن مؤسسات كبيرة، وبالتالي لم تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي اللازم الذي تحصل عليه مثيلاتها العمومية؛

– تفضل البنوك القطاع التجاري في منح التمويل على حساب القطاع الصناعي الذي تعتبره كثير المخاطرة؛

– تحجم البنوك عن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجة نقص الضمانات المقدمة، مما جعل من هذه المؤسسات تعمل بموارد مالية محدودة، هي في غالب الأحيان موارد ذاتية؛

– عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك الوطنية وقدراتها الائتمانية، وبالتالي ارتفاع التكلفة الإدارية المرتبطة بالحصول على القروض؛

– ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض؛

– نقص خبرة موظفي البنوك في مجال دراسات الجدوى، تقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن منح القروض؛

– عدم توفر البنوك الجزائرية على الآليات الكافية للتحليل الدقيق للمخاطر المرتبطة بالقروض؛

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية والمركزية في منحها؛

– غياب البنوك المتخصصة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أن وجود مثل هذه البنوك يسمح بالتعرف على مشاكل هذه المؤسسات وتحسين تمويلها ومتابعتها.

ب. عوامل تتعلق بالبنوك: وتتمثل أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنوك فيما يلي (OCDE, 2014, p. 209) (Daoudi, 2009, p. 12):

– يفتقر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، وهي أكثر أهمية من التمويل، فالخبرة التنظيمية الضعيفة تعني عدم القدرة على استخدام الموارد المالية استخداما رشيدا، ومن ثمة زيادة احتمال الوقوع في مشاكل مالية وربما الفشل؛

– التكلفة العالية المترتبة على تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لارتفاع تكاليف الدراسة والتقييم للمشروع؛

– تأخر المؤسسات عن التسديد في الآجال المحددة وكذلك عدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية عند القيام بطلب التمويل من البنوك؛

– ارتفاع درجة المخاطر المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لعدم توفر الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض؛

– عدم التصريح الحقيقي بالنشاط الفعلي للمؤسسة والدراسات المقدمة غير الواقعية من حيث التقديرات المقدمة في حالة طلب المؤسسة للقروض من البنك؛

– وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية؛

– عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المؤسسة والذمة المالية للمؤسسة؛

2. أساسيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

لقد أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكثر من ضرورة في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية، وخصوصا مع توجه الدولة نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث وجدت هذه المؤسسات نفسها أمام منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية ذات القدرات التنافسية العالية، لذا أصبح من الضروري على الدولة التفكير في إدخال تغييرات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن الوسائل الملائمة لإكسابها مزايا تنافسية وتدعيم حصصها السوقية، لذلك قامت الدولة بوضع مجموعة من برامج التأهيل.

1.2. مفهوم ودوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد استخدم مصطلح التأهيل على مستوى العديد من اقتصاديات الدول، ومنها الاقتصاد الجزائري، غير أن مفهومه اكتنفه نوع من الغموض والاختلاف باختلاف أهدافه على مستوى هذه الاقتصاديات، كما أن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتضمن مجموعة من المتطلبات المرتبطة بالمؤسسة وبمحيطها.

أ. مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعود أصل استخدام مصطلح التأهيل إلى التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها بداية من سنة 1988، وذلك في إطار إجراءات المرافقة الرامية لإدماج البرتغال في أوروبا، بما يعرف بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وعصرنة الاقتصاد البرتغالي، والذي هدف إلى تحسين إنتاجية النسيج الصناعي ودعم القطاع الصناعي، وتوجيه التمويلات نحو الاستثمارات المنتجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (bougault & filipiak, 2005, p. 11).

وقد استقطب نجاح برنامج التأهيل البرتغالي اهتمام بعض دول المشرق العربي (سوريا، الأردن ومصر) ودول المغرب العربي، حيث استندت عليه مبادرات تأهيلية موازية لاتفاقيات التبادل الحر التي تندرج في إطار برنامج الميدا؛ فقد اعتمدت كل من تونس منذ سنة 1995 والمغرب ابتداء من سنة 1997 على برامج تأهيل بمساعدة الاتحاد الأوروبي؛ أما الجزائر فقد اعتمدت برنامج تأهيل من أجل مرافقة مؤسساتها ابتداء من سنة 2000، ويمكن القول أن الجزائر تأخرت نسبيا مقارنة بتونس والمغرب، حتى تقتنع بضرورة تأهيل مؤسساتها ومرافقتها وتقديم الدعم الشامل

لها، وتكوين منظومة مؤسساتية تخدم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط (mokhefi, khaldi, & lazreg, 2014, p. 68).

وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 "بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال، من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات، ثم تم تطوير هذا التعريف خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر" .(bouhaba, 2012, p. 03)

ويعرف أيضا على أنه "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بغية تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي" (عناني، 2014، صفحة 233).

كما يعبر التأهيل عن جملة من الإجراءات تتخذها الدولة، والتي تمكن المؤسسة من (benziane & tedjani, 2009, pp. 50-51):

- اعتماد أفضل الممارسات الإدارية وهو شرط أساسي لإحراز التقدم؛
- تعزيز وتأهيل الموارد البشرية من خلال التدريب والتكوين؛
- فهم أفضل للسوق ولموقع المؤسسة؛
- تطبيق إستراتيجية لتطوير المؤسسة يراعى فيها البحث المستمر عن الإبداع.

ويمكن اعتبار البرنامج التأهيلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه "مسار تحسين دائم، أو إجراء تطويري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص والصعوبات التي قد تواجه المؤسسة، وهو ما يظهر بأن المبادرة تأتي من قبل المؤسسة نفسها للعمل بهذا البرنامج، والقيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لوضعيتها وليس من قبل الأجهزة الحكومية، طبعا ستكون هناك مساعدة من قبل الدولة فيما بعد عن طريق الأموال وغيرها من التسهيلات التي من شأنها أن تشجع المؤسسات وتحفزها على السير قدما نحو تحسين تنافسيتها" (Rachidi, 2009, p. 13).

كما عرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التأهيل على أنه "هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، التفكير، الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة" (Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME, 2006, p. 01).

مما سبق، يمكن القول بأن التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وتتبناها المؤسسة من أجل تحسين موقعها في السوق، ورفع قدرتها الإنتاجية لتكون على درجة من التنافسية مع المؤسسات الأخرى، وحتى تضمن شروط اكتساب حصة في الأسواق المحلية والدولية؛ بمعنى أن التأهيل هو عملية انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر أكثر كفاءة وتميز وتطور حتى تتمكن من التكيف مع التغيرات الخارجية وتكون لها قدرة تنافسية،

أي إدخال تغييرات جذرية على مستوى المؤسسة في الميادين التالية: التسيير، التكنولوجيا، التسويق، الموارد البشرية ... إلخ، كما يمتد التأهيل ليشمل محيطها الخارجي.

ب. دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: توجد العديد من الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى ضرورة تأهيل مؤسساتها لتتكيف مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومنها دوافع خارجية وأخرى داخلية.

ب.1. الدوافع الخارجية: وتتمثل في مجموعة من الدوافع، نذكر أهمها فيما يلي (غدير، 2011، صفحة 135):

– اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية: بتنفيذ اتفاقيات الشراكة ستجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نفسها في منافسة مباشرة مع غيرها من مؤسسات المنطقة ذات القدرات التنافسية العالية، وهو ما دفع بالدولة للتفكير في تأهيل مؤسساتها استجابة لبنود اتفاقية الشراكة؛

– الانضمام المتوقع للمنظمة العالمية للتجارة: إن التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على الاتفاقية، سيفرض عليها عدم التفرقة بين المنتوج المحلي والأجنبي، ما دفعها للتفكير في تحسين مستوى مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك بتبني مجموعة من برامج التأهيل؛

– تحديات المنافسة الخارجية: نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، وهذا التحرر سيفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى من التطور مع منافسيها، حتى تضمن حصة لها في السوق، وهذا لا يتحقق إلا بتبني برنامج تأهيل لهذه المؤسسات.

ب.2. الدوافع الداخلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعض العوائق التي تحد من كفاءاتها، وبما جعل الدوافع ملحة لتأهيلها؛ وقد تم تقسيم هذه العوائق إلى نوعين كما يلي:

– عوائق متعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات الحكومية في الجزائر، إلا أن هذا النوع من المؤسسات ما زال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وتحسين مستوى تنافيسته، ومن أهم هذه المشاكل نجد: ضعف التسيير والتكوين حيث تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعدم إتباعها للأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري؛ كما تعاني هذه المؤسسات من المشاكل التسويقية، حيث يعتبر نظام التسويق الخاص بها نظاما بسيطا يقتصر على تسويق المنتجات محليا أو جهويا، ودون أن ننسى أيضا الصعوبات الفنية المتعلقة بالحصول على التجهيزات والمواد الأولية وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة (عبد الكريم، 2008).

– عوائق متعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل محيط يتصف بالكثير من العوائق والعراقيل، التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه العراقيل: الصعوبات الخاصة بالحصول على العقار، الصعوبات الجبائية وصعوبة الحصول على التمويل البنكي، حيث تعاني المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من محدودية التمويل البنكي، غياب أو

نقص صيغ للتمويل طويل المدى، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض، إضافة إلى قصر فترة سدادها وكذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

كل الصعوبات سالفة الذكر، دفعت بالدولة للتفكير في إجراء إصلاحات جذرية على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتبني مجموعة من برامج التأهيل، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لدعم وتنمية هذه المؤسسات.

2.2. أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: تتمثل أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي هو قيد التنفيذ حاليا في الآتي (زرزار، 2010، صفحة 211):

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية؛
- تأهيل المحيط الجواري للمؤسسة؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل وتحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج؛
- تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي.

3.2. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تستدعي توفر جملة من المتطلبات والشروط الضرورية، ويمكن حصر أهم هذه متطلبات في ما يلي:

أ. تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتطلب تأهيل المحيط الداخلي تأهيل الموارد البشرية حيث يجب إعادة النظر في التأطير البشري والعمل على تدريب ورفع قدرات الموارد البشرية المتوفرة، مع القيام بالتأهيل التكنولوجي وذلك بتوفير تجهيزات تكنولوجية عصرية وآلات إنتاج حديثة لزيادة الكفاءة الإنتاجية؛ كما يجب الاهتمام بتحسين التسيير والتخطيط الاستراتيجي بإعداد خطة عمل على المدى الطويل والقيام بتنفيذها، ضمن مواءمة تحديد نقاط القوة والضعف مع تحديد الفرص والتهديدات؛ ويعد تأهيل وظيفة التسويق ونظم الجودة بالمؤسسة من أولويات تأهيل المحيط الداخلي، حيث تعتبر الجودة من متطلبات عملية التأهيل، فليس منطقيا أن يكون برنامج التأهيل موجه إلى المؤسسات دون أن يهدف أساسا إلى تحسين جودة الإنتاج أو الخدمة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة (يحي علال، 2017، صفحة 51).

ب. تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتطلب تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأهيل المحيط الإداري، وذلك من خلال ترقية كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تبسيط الإجراءات وتخفيف العوامل التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية؛ كما يعتبر تدعيم البنية التحتية من متطلبات تأهيل المحيط الخارجي حيث يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة؛ والضرورة ملحة أيضا لتأهيل الجهاز المصرفي والمالي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي ضمن متطلبات تأهيل المحيط الخارجي، وذلك عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته، وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة ومع ضرورة تفعيل دور

البوصة من أجل استقطاب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها (عبد الكريم، 2014، صفحة 116).

ت. توفير تدابير ومنظومة مؤسساتية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار سعي الدولة إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت بتبني إستراتيجية تمكنها من معالجة بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية هذه المؤسسات، حيث خصصت وزارة قائمة بذاتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل منذ سنوات على وضع تدابير وبرامج لرفع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ومرافقتها عن طريق منظومة مؤسساتية تهدف لدعم وترقية هذه المؤسسات، والتي تتمثل في صناديق الضمان، هيئات للتمويل ووكالات للدعم والترقية؛ لذا على الدولة زيادة دعم هذه المنظومة وتفعيل أدوارها أكثر لتحقيق الأهداف المرجوة منها في دعم وتمويل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

3. تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

بعد إبراز إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من طرف البنوك، والتطرق إلى الأهداف والدوافع والمتطلبات اللازمة للتأهيل، ولاستكمال موضوع البحث في جانبه التطبيقي فقد جاء هذا المحور لإسقاط الأبعاد النظرية للموضوع على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة بولاية سطيف.

1.3. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

تحتل ولاية سطيف مكانة هامة ضمن توزيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، كما أنها تنشط ضمن أغلب مجالات النشاط، وبذلك، فهي تعتبر ميدانا مناسبا لإنجاز الجزء التطبيقي للموضوع.

أ. إجراءات تحديد المؤسسات محل الدراسة: من خلال قائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من مختلف برامج التأهيل بولاية سطيف، وهي التي تم الحصول عليها من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف، فقد تم الاعتماد في تحديد المؤسسات محل الدراسة على الإجراءات والمعايير التالية:

– التقيد بمتطلبات ومتغيرات الموضوع؛ فالدراسة تختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة بولاية سطيف؛ بمعنى تلك المؤسسات التي انضمت إلى إحدى برامج التأهيل المعتمدة وهي 62 مؤسسة.

– الاعتماد على العينة الغرضية في اختيار المؤسسات محل الدراسة، لقد تم توزيع 38 استبيان تم استرجاع منها 32 فقط، ولتحقيق أفضل مستوى لمصداقية النتائج، فقد تم تحديد المؤسسات محل الدراسة بـ 32 مؤسسة، وهي التي استجابت لموضوع الدراسة ولمحاور الاستبيان، وبنسبة معاينة قدرت بـ: (51,61%=62/32)، وهي نسبة مقبولة من الناحية الإحصائية تسمح باختبار الفرضيات وتحقيق نتائج مقبولة.

– تم توزيع الاستمارات على المؤسسات المدروسة، بحيث أن المفردة الإحصائية تتمثل في مسير المؤسسة.

ب. أدوات جمع البيانات: لقد تم اعتماد الاستمارة كأداة أساسية لكونها أسلوبا مناسبا لجمع البيانات الضرورية، واختبار الفرضيات؛ فتم تصميم استمارة بحث مكونة من ثلاثة محاور تعبر عن المتغيرات المعتمدة؛ ويمكن شرحها كما يلي:

ب.1. المحور الأول: يتعلق بمعلومات عامة حول المؤسسة، حيث تضمن هذا المحور 04 بنود حول نشاط المؤسسة، حجم المؤسسة، التقدم في عملية التأهيل، الهدف من الاندماج في برنامج التأهيل.

ب.2. المحور الثاني: يتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحتوي هذا المحور على مجموعة من الأبعاد تعكس أبعاد تأهيل المؤسسات محل الدراسة من كل الجوانب، وقد اشتمل على الفقرات من 01 إلى 30؛ توزعت حسب الأبعاد التالية:

– **البعد الأول:** يتعلق بتأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 13 فقرة؛

– **البعد الثاني:** يتعلق بتأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 09 فقرات؛

– **البعد الثالث:** يتعلق بتوفير منظومة مؤسساتية لدعم وترقية للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 08 فقرات.

ب.3. المحور الثالث: يتعلق بتحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحتوي هذا المحور على مجموعة من الأبعاد تعكس أبعاد تحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة، وقد اشتمل على الفقرات من 31 إلى 47؛ توزعت حسب الأبعاد التالية:

– **البعد الأول:** يتعلق بتخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 07 فقرات؛

– **البعد الثاني:** يتعلق بتخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 05 فقرات؛

– **البعد الثالث:** يتعلق بتلبية البنوك للاحتياجات المالية للمؤسسات محل الدراسة؛ ويتضمن 05 فقرات.

ت. أدوات تحليل البيانات واختبار الفرضيات: لغرض التحليل واختبار الفرضيات تم الاستعانة بالأدوات التالية:

– **المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري:** من أجل معرفة مدى الموافقة بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة على محاور الاستمارة، ومعرفة مدى تشتت هذه الإجابات عن الإجابة المتوسطة.

– **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** لقياس مدى الاتساق الداخلي بين عبارات ومحاور الاستمارة، وتقييم قدرتها على قياس المتغيرات المدروسة، وبلغ هذا المعامل قيمة 0.93 مما يدعم مصداقية اعتماد الاستمارة كأداة لجمع المعلومات الضرورية للتحليل واختبار الفرضيات.

– **الانحدار البسيط:** من أجل معرفة مدى وجود العلاقة بين التأهيل وتحسين التمويل البنكي لهذه المؤسسات.

– **معامل التحديد (R^2):** من أجل التعرف على درجة مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة.

– **اختبار Test–T sur échantillon unique:** من أجل التأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول بنود الاستمارة، وهدفه الرئيسي هو تحديد مستوى التحقق بالنسبة لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ويعود مبرر اختيار هذا الاختبار إلى تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية لعينة واحدة.

– قاعدة القرار لتحليل محاور الاستبيان: تكون قاعدة القرار المتعلقة بمستوى (درجة) التحقق وفق أساس إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 5 % يكون مستوى التحقق متوسط، إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5 % فقاعدة القرار تتطلب مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي (3)، وفقا للحالتين التاليتين: المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الفرضي (3) يكون مستوى التحقق ضعيف، المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي (3) يكون مستوى التحقق مرتفع.

– قاعدة القرار لاختبار الفرضيات: ترتبط قاعدة القرار لاختبار الفرضيات بمستوى المعنوية فقط وفقا للحالتين التاليتين: تقبل الفرضية إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5 %، يتم نفي الفرضية إذا كان أكبر من 5 %.

2.3. عرض وتحليل البيانات:

يتم عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية الخاصة بإجابات المؤسسات محل الدراسة، معتمدين في ذلك على نفس الترتيب الوارد في الاستبيان.

أ. نتائج تحليل محور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة: الجدول الموالي يوضح توزيع إجابات مسيري المؤسسات محل الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري ومستوى المعنوية حول كل العبارات التي تقيس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

الجدول 01: "تحليل أبعاد محور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	مستوى التحقق
تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3,355	0,5022	0,000	مرتفع
تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3,131	0,8137	0,366	متوسط
توفير منظومة مؤسساتية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2,339	0,8862	0,000	ضعيف
تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2,942	0,6080	0,597	**متوسط**

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm22.

وانطلاقا من تحليل أبعاد محور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن الحكم بأن مستوى تأهيل المؤسسات محل الدراسة كان متوسطا في العموم؛ حيث تم التوصل إلى ما يلي:

– درجة موافقة المؤسسات المستجوبة حول تأهيل المحيط الداخلي كانت مرتفعة لأنه تم تأهيل المحيط الداخلي لأغلبية المؤسسات محل الدراسة، حيث غالبيتها أكدت على أنها تقوم بإعداد خطة عمل على المدى الطويل تراعي نقاط القوة والضعف بالمؤسسة.

– أما بخصوص تأهيل المحيط الخارجي فقد كانت درجة الموافقة متوسطة، حيث لم يتم تأهيله بالمستوى الذي يلبي تطلعات المؤسسات، فلازالت تعاني هذه الأخيرة من كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية نوعا ما، فهناك صعوبة في

التعامل مع إدارة الضرائب، المؤسسات المالية وحتى البنوك، وهذا بسبب عدم تأهيل الهيئات الإدارية التي تتعامل معها المؤسسات بالمستوى الجيد.

– وفيما يخص توفير منظومة مؤسساتية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت درجة الموافقة ضعيفة، حيث قامت الدولة بتوفير منظومة مؤسساتية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تساعد المؤسسات محل الدراسة في عملية التأهيل؛ حيث لم تساعدها في تشجيع وترقية استثماراتها، كما لم ترافقها ولم تقدم الإعانات الكافية لها في إطار عملية التأهيل، لم تمنحها الدعم المالي الكافي للرفع من قدراتها على الاقتراض من البنوك، على الرغم من أن الدولة سخرت أمال طائلة لتحقيق ذلك.

ب. نتائج تحليل محور تحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة: الجدول الموالي يوضح توزيع إجابات مسيري المؤسسات محل الدراسة باستخدام المتوسطات، الانحراف المعياري ومستوى المعنوية حول كل العبارات التي تقيس تحسين التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة.

الجدول 02: "تحليل أبعاد محور تحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	مستوى التحقق
تخفيف شروط الحصول عن التمويل البنكي	2,5759	0,8906	0,011	منخفض
تخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول عن التمويل البنكي	2,2063	0,9263	0,000	منخفض
تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2,9875	0,8753	0,936	متوسط
تحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2,5899	0,7764	0,005	**منخفض**

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm22.

وانطلاقا من تحليل أبعاد محور تحسين فرص التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن الحكم بأن تحسين التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة كان ضعيفا في العموم؛ حيث تم التوصل إلى ما يلي:

– درجة الموافقة على تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي كانت ضعيفة، لأنه لمست المؤسسات محل الدراسة تغيرا إيجابيا طفيفا فقط في طريقة تعامل البنوك معها، وهذا بسبب منح فترات السماح ولكن أحيانا لا تتماشى مع وضعية المؤسسات؛ غير أن هناك مشاكل أخرى خاصة بشروط الحصول عن التمويل البنكي؛ كما أن البنوك لم تخفض إطلاقا سعر الفائدة حسب ما هو منصوص عليه في قرار منح إعانة التأهيل، على الرغم من أنه حق منحته وزارة الصناعة والمناجم للمؤسسات المنضمة لبرنامج التأهيل وهذا بسبب عدم التنسيق بين الوزارات.

– درجة موافقة المؤسسات محل الدراسة حول تخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل البنكي كانت ضعيفة، حيث لم تقم البنوك بتخفيض حجم الضمانات المطلوبة من المؤسسات محل الدراسة لحصولها على التمويل البنكي، حيث لا يتم الاستغناء عن الضمانات ولا حتى تخفيضها رغم تحقيق المردودية الايجابية لهذه المؤسسات؛ كما نجد هناك خلل في عمل صناديق ضمان القروض، سواء لكون أن البنوك غير مستوعبة للدور

الحقيقي لهذه الصناديق، أو أن هذه الصناديق لا تؤدي الدور المنوط بها، حيث أن البنوك إضافة إلى ضمان هذه الصناديق في قروض المؤسسات تطلب ضمانات أخرى إضافية تعجز في كثير من الأحيان المؤسسات عن تلبيتها.

– وفيما يخص تلبية البنوك للاحتياجات المالية للمؤسسات فكانت درجة الموافقة متوسطة، حيث أكدت المؤسسات محل الدراسة أنها تعتمد على مزيج من الأموال الخاصة والتمويل البنكي لتمويل أنشطتها، فهي تعتبر البنوك بأنها المصدر الخارجي الوحيد لتلبية احتياجاتها المالية، لكنها لا تتحصل عن التمويل منها بسهولة، بحيث لا تمنحها القروض كلما احتاجت لذلك؛ فالبنوك لا تلبي كل الاحتياجات المالية للمؤسسات محل الدراسة، وذلك راجع لعدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

3.3. اختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضية 01: وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة؛ تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 03: "نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط للمتغير التابع تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي"

المتغير المستقل		معادلة الانحدار	اختبار (F)		معامل التحديد
		المعامل B	F	مستوى المعنوية Sig	R^2
تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		0,558	13,592	0,001	0,312

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm22.

يلاحظ أن نتائج هذا النموذج مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 05\%$)، فمستوى المعنوية (0,001) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)؛ حيث يتضح من النتائج الإحصائية، أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على المتغير التابع (تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي) في المؤسسات محل الدراسة؛ أي أنه كلما تم تأهيل المؤسسات سيساهم ذلك في تخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي، وهذا ما يفسره معامل التحديد R^2=0,312؛ وهذا يعني أن 31.2% من التغيرات في تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي يمكن تفسيرها بمساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبما يعني قبول الفرضية 01.

ب. اختبار الفرضية الثانية: وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 04: "نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط للمتغير التابع تخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل البنكي"

المتغير المستقل	معادلة الانحدار	اختبار (F)		معامل التحديد
	المعامل B	F	مستوى المعنوية Sig	R^2
تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,599	16,800	0,070	0,359

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm22.

يلاحظ أن نتائج هذا النموذج غير مقبولة إحصائيا لأن مستوى المعنوية (0,070) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)؛ حيث يتضح من النتائج الإحصائية، أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على المتغير التابع (تخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل البنكي) في المؤسسات محل الدراسة؛ وبما يعني رفض الفرضية 02.

ت. اختبار الفرضية الثالثة: وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 05: "نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط بالنسبة لتلبية احتياجاتها المالية من البنوك"

المتغير المستقل	معادلة الانحدار	اختبار (F)		معامل التحديد
	المعامل B	F	مستوى المعنوية Sig	R^2
تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,316	3,326	0,078	0,100

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm22.

يلاحظ أن نتائج هذا النموذج غير مقبولة إحصائيا لأن مستوى المعنوية (0,078) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)؛ حيث يتضح من النتائج الإحصائية، أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 05\%$) للمتغير المستقل (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على المتغير التابع (تلبية احتياجاتها المالية من البنوك) في المؤسسات محل الدراسة؛ وبما يعني رفض الفرضية 03.

4.3. تحليل النتائج المستمدة من اختبار الفرضيات:

أ. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى الآتي:

- تجد المؤسسات سهولة نوعا ما في تكوين ملف الاقتراض، حيث بتأهيلها أصبحت أكثر تنظيما وسرعة في إعداد الوثائق لتوفر وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تختلف طريقة تعامل البنوك مع المؤسسات حسب نوع القرض؛
- إن فترات السماح بالتسديد التي تمنح من طرف البنوك لها تناسب نوعا ما وضعيتها؛

– تم تسجيل تغير نسبي إيجابي في طريقة تعامل البنوك مع المؤسسات؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة على تخفيف شروط حصولها عن التمويل البنكي.

لذا تم قبول الفرضية الأولى بمعنى **يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي**؛ حيث أثبتت النتائج أن تأهيل هذه المؤسسات ساهم في تخفيف بعض شروط حصولها على التمويل البنكي بنسبة 31,2%؛ ويمكن القول أن هذه النسبة مقبولة على العموم، حيث لم يتم تخفيف كل شروط الحصول على التمويل البنكي، كعدم تقليص فترة دراسة ملف الاقتراض والذي يحتوي على العديد من الوثائق غير الضرورية، وعدم تخفيض سعر الفائدة من طرف البنوك للمؤسسات محل الدراسة بما هو منصوص عليه في قرار منح إعانة التأهيل.

ب. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى الآتي:

– لا يتوقف طلب الحصول على التمويل من البنوك على شرط تحقيق المردودية الايجابية من طرف المؤسسات فقط، وإنما يجب توفر الضمانات التي تعتبر شرط لا يمكن الاستغناء عنه؛

– لا تكتفي البنوك بضمان القروض المحصل عليه من صناديق الضمان، بل تطلب ضمانات أخرى؛

– لم تتغير طريقة تعامل البنوك إيجابا مع المؤسسات بعد الحصول على ضمان قروض من صناديق الضمان والدليل أنها تطلب من المؤسسات ضمانات أخرى إجبارية؛

– لا تتحصل المؤسسات على ضمان قرض من صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة، حيث أغلبية المؤسسات اشتكت من صعوبة الحصول على ضمان من صناديق ضمان القروض بسبب البيروقراطية وطول فترة الإجراءات، مما يجعل المؤسسة لا تتحصل على القرض في الوقت المناسب،

– لم يتم تخفيض حجم الضمانات المطلوبة من المؤسسات للحصول على التمويل البنكي بعد تأهيلها، وما يؤكد ذلك هو عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على المتغير التابع (تخفيض حجم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل البنكي) في المؤسسات محل الدراسة؛

ولهذا تم نفي الفرضية الثانية، حيث لم يتم تغيير أي قرارات بشأن الضمانات منذ مدة طويلة، بسبب جمود النظام البنكي وعدم موضوعية الشروط التي يفرضها لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تميل إلى الجانب القانوني أكثر منه الاقتصادي.

ت. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة: تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى الآتي:

– رغم أن المؤسسات محل الدراسة تعتبر أن البنوك المصدر الخارجي الوحيد لتمويل أنشطتها، غير أنها تتحصل على التمويل منها بصعوبة، وهذا لكثرة الشروط وارتفاع قيمة الضمانات؛

– لا تلبي البنوك الاحتياجات المالية للمؤسسات المستجوبة بطريقة كافية، بحيث لا تتحصل على القروض من البنوك كلما احتاجت لذلك؛

– لم تقم هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التفاوض مع البنوك من أجل حصول المؤسسات محل الدراسة على التمويل البنكي بشكل جدي؛

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على المتغير التابع (تلبية احتياجاتها المالية من البنوك) في المؤسسات محل الدراسة؛

ولهذا تم نفي الفرضية الثالثة، حيث أكدت غالبية المؤسسات أنها تتحصل على التمويل من البنوك بصعوبة وبأحجام غير كافية وفي الوقت الغير المناسب.

الخاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه في البحث الذي كان هدفه الرئيسي يتعلق بتحليل ودراسة مدى مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالتطبيق على بعض المؤسسات بسطيف؛ وذلك من خلال ثلاثة أبعاد تتعلق بتخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي، وتخفيض حجم الضمانات المطلوبة لحصولها على التمويل البنكي، إضافة إلى تلبية احتياجاتها المالية من البنوك؛ فقد تم التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

– يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيف شروط حصولها على التمويل البنكي، حيث لمست المؤسسات محل الدراسة تغيرا إيجابيا في طريقة تعامل البنوك معها، وهذا بسبب منح فترات سماح في التسديد.

– لم يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تخفيض حجم الضمانات المطلوبة لحصولها على التمويل البنكي، حيث لم يتم تغيير أي قرارات بشأن الضمانات منذ مدة طويلة، بسبب جمود النظام البنكي وعدم موضوعية الشروط التي يفرضها لتمويل قطاع هذه المؤسسات، والتي تميل إلى الجانب القانوني أكثر منه الاقتصادي.

– لم يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تلبية احتياجاتها المالية من البنوك؛ حيث أكدت غالبية هذه المؤسسات أنها تتحصل على التمويل من البنوك بصعوبة وبأحجام غير كافية وفي الوقت الغير المناسب.

– يمكن الحكم بضعف مساهمة تأهيل المؤسسات محل الدراسة في تحسين تمويلها البنكي، حيث ساهم التأهيل في تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي فقط، دون أن يساهم في تخفيف حجم الضمانات المطلوبة وتلبية الاحتياجات المالية؛ والسبب في ذلك أن مستوى تأهيل المؤسسات محل الدراسة كان متوسطا في العموم بمعنى لم تتحقق كل متطلبات عملية التأهيل بالنسبة لهذه المؤسسات ليتم تحقيق الأهداف المرجوة من التأهيل، حيث لم يتم تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات محل الدراسة بالمستوى المطلوب، دون إغفال أنه رغم وجود منظومة مؤسساتية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها لا تؤدي الدور المنوط بها على أكمل وجه، وخصوصا في دعم عملية تأهيل المؤسسات محل الدراسة.

– يمكن تفسير ضعف مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات محل الدراسة بأن غالبية المؤسسات محل الدراسة هي في السنوات الأولى للتأهيل، حيث أغلب المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسات منضمة للبرنامج

الوطني للتأهيل، الذي هو برنامج حديث مقارنة بالبرامج الأخرى؛ بمعنى لم تستفد بعد من مزايا التأهيل وخصوصا في السنوات الأولى، أين تتحمل المؤسسة مصاريف كثيرة نتيجة تنفيذ برنامج التأهيل، ما قد أدى إلى زيادة تكاليفها وانخفاض نوعا ما في ربحيتها، والذي بدوره أثر على علاقتها بالبنوك.

وانطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– ضرورة اهتمام المؤسسات محل الدراسة بتحديد جوانب القوة والضعف لمحيطها الداخلي، خاصة ما تعلق بالموارد البشرية، البحث والتطوير، الجانب التسويقي والجودة كعوامل مهمة تعزز من قدراتها التنافسية؛

– العمل على ضبط التكاليف وترشيد النفقات للمؤسسات محل الدراسة كمدخل لتعزيز تنافسيتها؛

– ترسيخ الوعي لدى المسيرين بأهمية التأهيل باعتباره مدخلا لتحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ضرورة تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات محل الدراسة بالمستوى الذي يلبي متطلباتها، حيث يجب تأهيل كل الهيئات الإدارية التي تتعامل معها هذه المؤسسات دون استثناء؛

– يجب على الدولة إعادة تفعيل دور هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مهامها بدقة، مع مراعاة ضرورة تفعيل دورها في تأهيل هذه المؤسسات.

– تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتوعيتهم بأهمية برامج التأهيل وضرورتها ضمن بيئة المنافسة؛

– يجب على البنوك إعادة التفكير في شروط إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة تكييفها وخصوصيات هذه المؤسسات.

قائمة المراجع:

– بن خالفة. عبد الرحمان، البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صانعو النمو، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تحت شعار نحو تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار، مارس 2010، الجزائر.

– حميدة. رابح، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2011.

– بن حراث. حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2103.

– يوسفي. رشيد، بن حراث .حياة، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 02، 2012.

– عناني. ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها: دراسة تقييمية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 6، 2014.

– غدير. سليمة أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011.

– عبد الكريم. سهام، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، 2008، https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2616/1/31.pdf، (تم الاطلاع في 2018/01/16).

– زرزار. العياشي، الإستراتيجية التنموية في الجزائر و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2010.

– يحي. علال حسين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، (الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017).

– عبد الكريم. سهام، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

- Benyahia Ghalia, Djamane Nadjat, Financement des PME: le cas de la banque NATIXIS, revue Algérienne d'économie et gestion, université Oran, Algérie,V° 5, N° 01 , 2012.
- Benziane. I, Tedjani Ouafia, Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage, revue des Recherches économiques et managériale, Université Biskra, Algérie, N° 05, 2009.
- Bougault. H & Filipiak. E, Les programmes de mise à niveau des entreprises: Tunisie, Maroc, Sénégal, (Paris: Agence Française de Développement, 2005).
- Bouhaba. M, la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie, colloque international : Algérie cinquante ans d'expériences de développement - état –économie –société , 2012, Algérie.
- Daoudi. A, La Garantie financière et le développement de La PME en Algérie, colloque sur : Financement de la PME dans les pays du Maghreb, 11-12 mars 2009, Algérie.
- https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42a.pdf , (consulté le 03/03/2019).
- Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME, Ce qu'il Faut Savoir Sur La mise à niveau, 2006.
- Mokhefi. A, Khaldi. A, Lazreg Mohamed, La mise à niveau des PME algériennes :Un levier de compétitivité des entreprises, Algerian Business Performance Review, Univ-Ouargla, Algérie, N° 04, 2014.
- Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), promouvoir l'entreprenariat et les pme innovantes dans une économie mondiale,

2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des pme, Istanbul, Turquie, 2014.
- Rachidi. M, La problématique d'accés des petites et moyennes entreprises au financement de leur mise à niveau : Cas du FOMAN et RENOVOTEL, mémoire de doctorat, université Hassan 02, Casablanca, Maroc, 2009.
- Si Lakhel. K, La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: cas des PME algériennes, la revue de performance des entreprises Algériennes, Univ-Ouargla, Algérie, N° 03, 2013.
- http://www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de-la-bna/bna-en-chiffre-avec-les-bilans-pdf.html, (consulté le 13/03/2019).
- https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42a.pdf"